

الفصل الرابع

نظرة تاريخية في نشوء الفكر الديمقراطي •

الديمقراطية كممارسة حياتية او سياسية شأنها شأن أي فكرة أو نظرية أو علم اكتشفه الإنسان تستند إلى أسس تاريخية تمتد جذورها في القدم في عمق التاريخ البشري ، فهي لم تأت إلى الوجود مصادفة او انها محض افكار فيلسوف بل انها جاءت على أسس تراكم الخبرات البشرية العلمية عبر مراحل التاريخ • والديمقراطية بمعناها العام تشير إلى طريقة أو أسلوب للحياة في المجتمع ، يعتقد كل فرد من خلاله ان لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع ، واذا أخذنا الديمقراطية بمعنى أضيق من ذلك (فهي تعني مشاركة أعضاء المجتمع بحرية في القرارات والمسائل الهامة التي تمس كل مجالات حياتهم وخاصة تلك القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية والاجتماعية) • وسوف نناقش مراحل تطور نشوء الفكر الديمقراطي في الحضارات القديمة بدءاً بالحضارة الأغريقية التي نشأت فيها هذه الفكرة أو الممارسة لأول مرة ومن ثم تطورت هذه الفكرة في عصر الأمبراطورية الرومانية (دولة القوانين) ومن ثم نتناول الفكر الديمقراطي المعاصر •

المبحث الأول / الفكر الديمقراطي في أثينا •

اهتم الفلاسفة الأغريق اهتماماً بالغاً في البحث عن أفضل السبل التي يمكن من خلالها إقامة أنظمة سياسية لحكم البلاد حكماً سليماً يسعى إلى تحقيق الخير والسعادة لبني الإنسان في المجتمع من أجل إقامة علاقة متوازنة بين السلطة (الدولة) والشعب (المجتمع) الأمر الذي أوجب خلق او سن أفضل دستور ممكن للبلاد • وتقوم على أساسه هذه السلطة الحاكمة • فوضع افلاطون مدينته الفاضلة وجعل حكامها من الفلاسفة الحكماء الذين يمتلكون سعة الأفق التي تتيح لهم تحقيق العدل والمساواة بين أفراد أو مواطني الشعب فلم يكن اهتمام الفلاسفة الاغريق فيها على تعريف الدولة بقدر اهتمامهم بنمط ممارسة السلطة للحكم في المجتمع وقد اتسعت تصورات مواطني المدينة - الدولة - في الحضارة الاغريقية نتيجة انتشار الوعي الذي صاحب ازدهار الفلسفة في هذه الحضارة حتى اصبحت عملية بناء أنظمة الحكم العادلة (الديمقراطية) هاجسهم الأساسي بل وأنها اصبحت مرادفة لعملية بناء المدينة ذاتها اذ عمد الاغريق عند بنائهم للمدن إلى احضار أحد الحكماء أو الفلاسفة من اجل سن دستور حكم لهذه المدينة وقد سعوا جاهدين إلى تطبيق هذه الدساتير من اجل بناء مدن مثالية لكي يعيش فيها بنو الإنسان من الاغريق بسعادة بعيدا عما ينغص حياتهم من مشكلات اجتماعية تعوق وصولهم إلى السعادة المنشودة ، ولقد كان تصورهم لاستقلال المدينة - الدولة - يشتمل على جوانب حياة هذه المدينة السياسية والاجتماعية وكانوا يتعصبون بشدة لهذا الاستقلال بما يضمن نشوء مدن مستقلة سياسياً واجتماعياً ، وعلى الرغم من ان نظرة العديد من الفلاسفة الذين كلفوا

بانشاء دساتير هذه المدن من اجل اسعاد المواطنين وتعريفهم للديمقراطية ((بأنها نظام سياسي للحكم يقوم على أساس الحرية والاخاء والمساواة)) فقد كان يشوبها الكثير من التعصب الديني والعرقى فقد كانوا يضعون الكثير من المحددات الأساسية التي تعمل على تحديد صفة المواطن في بعض سكان هذه المدن دون غيرهم فلم يكن جميع المواطنين آنذاك يتمتعون بحق ممارسة العملية السياسية والاسهام في الحكم بل اقتصر صفة المواطن على بعض الأفراد الذين تتوافر فيهم مجموعة من السمات الأساسية التي تتطابق مع شروط المواطنة فيها فقد كان مواطني هذه المدن من الأحرار حصراً اذ ان نظرة الاغريق إلى العبيد اتسمت بانها نظرة غير انسانية كما كان هؤلاء المواطنين من الرجال فقط ذلك بسبب النظرة الدونية للمرأة وكذلك لم يكن اصحاب المهن والحرف من مواطني الدولة بل اقتصر على النبلاء والأشراف وملاك الأراضي ورؤوس الأموال وكانت الفئات المسحوقة تحرم من حق المواطنة ومن حق المشاركة السياسية وكذلك التعليم والمساواة مع غيرهم من سكان المدن الاغريقية فلم يكونوا يتمتعون بأي امتيازات اجتماعية شأنهم شأن بقية حقوق المواطنين الاخرى ، بل ان طريقتهم في العيش تشبه بقية الحيوانات التي تعمل على خدمة المواطنين .

هذه هي أبرز معالم الديمقراطية الاغريقية التي نستطيع اعتبارها أضيقت الديمقراطية وأكملها تاريخياً ، فقد كانت أضيقت لقلّة عدد المواطنين الذين ساهموا في الحياة السياسية ، أما أكملها فذلك لأنها أعطت المواطنين المشاركة في صنع وتطبيق القرار السياسي على قدم المساواة . ولقد عبر (بركليز) عن هذه المشاركة عندما قال " ان المواطن الذي لايعنى بالمسائل العامة لا ترى فيه رجلاً منعدم الضرر بل رجلاً منعدم الفائدة " . وارتبط مفهوم الاغريق بالحرية بإيمانهم بأن المناقشة والحوار هما أفضل الوسائل لدراسة الأمور العامة . كما أكد فلاسفة اليونان على ان السيادة في كل دولة هي القانون وليست للحاكم .

ختاماً نقول ان الديمقراطية الاغريقية من خلال تطبيق الديمقراطية المباشرة هدفين مهمين هما

- ١ - المساواة في الحقوق السياسية .
- ٢ - وتحقيق مبدأ السيادة الشعبية .

المبحث الثاني / الفكر الديمقراطي في روما .

تتمثل الفكرة الديمقراطية في الأمبراطورية الرومانية في الفلسفة الرواقية التي اتخذت تسميتها من تعليم الفلسفة في أروقة المعابد والقصور لأباطرة الرومان وعلى الرغم من ان الأمبراطورية الرومانية فرضت سيطرتها على جميع بلاد الاغريق وجعلت مدنها المستقلة تابعة لها إلا ان تطور الحضارة الاغريقية آنذاك سبغ الامبراطورية الرومانية بصفة هذه الحضارة وهنا يكون ظهور الفكر الديمقراطي في روما بتأثر الفكر الاغريقي والفلسفة الرواقية بسبب تحلل الشعب وقيام الثورات المتتالية نتيجة لإستئثار طبقة الأشراف بالثروة والحكم .

وبذلك كانت السلطة السياسية في المجتمع سلطة مفوضة من قبل مجموعة من الأفراد أو المؤلفين لهذا المجتمع لا يحق لها ان تمارس القمع ضدهم أو تمارس العنف أو التعسف في معاملتهم اذ ان الأفراد الذين اشتركوا في هذا العقد قد اختاروا طوعاً الرضوخ لهذا النظام تخلصاً من الفوضى التي سببها تمرد المجتمعات الانسانية قبل ظهور المجتمعات المنظمة تنظيمياً سياسياً (الدولة) .

وهنا يرى (جان جاك روسو) في كتابه العقد الاجتماعي ان الشعب هو صاحب السيادة وهو المانح للسلطة لأنه يتألف من مجموعة من الأفراد الذين قبلوا بالعقد الاجتماعي كما لا يمكن ان يكون هنالك واجب طاعة القانون والسلطة السياسية في حالة الديمقراطية الشديدة التطرف حيث اعتبر (روسو) الديمقراطية هي أفضل صور الحكم (الأنظمة السياسية) في حين يرى (توماس هوبز) ان الديمقراطية تشمل جميع المحكومين الذين تجيء بهم الأجيال اللاحقة .

ولقد كانت الثورة الفرنسية ومبادئها الديمقراطية الداعية إلى الحرية ومشاركة الشعب في صنع القرار السياسي نقطة الشروع في التحولات الديمقراطية في العالم المعاصر ، اذ قامت هذه الثورة بالعديد من التغييرات الدستورية التي كانت يقصد بها توسع نطاق الحكم للشعب وعلى الرغم من ذلك فإن هذه التحولات لم تقتصر على فرنسا وحدها وكذلك فهي لم تقتصر على الثورات الدموية التي قامت في فرنسا عام (١٧٨٩) ، بل شملت الثورات البيضاء التي قامت دون اراقة الدماء كما هو الحال في بريطانيا عن طريق رضا السلطات الحاكمة آنذاك بالاتجاه نحو الديمقراطية والذي أسهم اسهاماً مباشراً في تقدم هذه الدول وازدهارها .

واستندت الافكار الديمقراطية السياسية في اوربا قبل قرنين على الفكرة القائلة بنقل السلطة من يد الملوك إلى يد الشعوب ، واقامة النظام السياسي للحكم على الفكرة النيابية ، والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات .

وهذا بدأت الأفكار الديمقراطية في أوربا بالظهور هادفة إلى تخليص المجتمع من نظام الاقطاع وحكم الكنيسة اللذان كانا سائدين في العصور الوسطى ، والتي كانت تتسم بأنها كانت عصوراً من الظلم والظلام أهدرت فيها جميع المعاني الديمقراطية والانسانية إلى ان ظهرت بشائر الثورة الصناعية التي قضت على العهد الاقطاعي ومساوئه ، وبعثت الديمقراطية من جديد لتتمرد على الحكم الاستبدادي الفردي لأمرأء الأقطاع وكانت فاتحة ذلك بريطانيا وفرنسا وانتقلت إلى أمريكا الشمالية

أما في الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغت فيها الديمقراطية فيها درجة عالية من المقبولية من خلال اعلان وثيقة الاستقلال من المستعمر البريطاني عام ١٧٧٦ كما انها عملت على فتح الوظائف بصورة دورية والعمل على تطبيق اساليب الديمقراطية المباشرة مع بداية القرن العشرين .

وعليه فقد توصف الدولة بأنها دولة ديمقراطية اذا ما قام النظام السياسي فيها على بعض الأسس التي تركز إلى الحصول على الموافقة والتأييد الشعبي الذي يضمن موافقة غالبية مواطني هذه الدولة حول الممارسات السياسية وطرق اتخاذ القرارات المصيرية وتنفيذها في هذه الدولة بالاستناد الى القوانين والتشريعات والأنظمة التي قامت أساساً بموافقة الرأي العام عليها وتعدد أنماط الممارسات الديمقراطية في مثل

هذه الدول التي توصف بانها ديمقراطية وتقوم على أساس مجموعة من المحددات تعمل على تقوية ممارسة الديمقراطية كممارسة سياسية لحكم البلاد في عدة اتجاهات اهمها وجود الهيئات البرلمانية المؤثرة في عملية اتخاذ القرار السياسي والخضوع للسلطة الحاكمة وكذلك وجود الهيئات والتأييد الشعبي من قبل جميع أفراد الشعب أو مواطني الدولة عن طريق الاقتراع العام .

وهنا نجد انه لا بد من الاشارة إلى ان الاقتراع الشعبي أي عملية انتخاب أفراد الشعب أو مواطني الدولة لممثلهم الذين يكونون على درجة من العلم والدراسة في ادارة الشؤون السياسية وعملية اتخاذ القرارات وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء تؤهلهم لاختيار الحكومات التي تعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من هذه المنفعة الاجتماعية العامة وبالتالي تؤهلهم إلى أكبر قدر من التأييد الشعبي وموافقة الرأي العام .

والدولة الديمقراطية هي تلك الدولة التي تحوز على رضا الشعب من خلال عملية اختيارها أو توجيهها في ادارة شؤون البلاد سياسياً واتخاذ القرارات سواء تم هذا الاختيار على أساس من الاقتراع العام المباشر والشعبي أو عن طريق الاقتراع النسبي الذي يقوم به ممثلوا الشعب في الموافقة على قرارات الحكومة وتوجهاتها الحالية والمستقبلية .

المبحث الرابع / خصائص الديمقراطية .

تتمثل خصائص الديمقراطية بما يأتي :-

١ - الديمقراطية مذهب سياسي :- اذ أنها تقوم على مبدأ أساسي يتمثل بتولي الشعب مهمة ممارسة شؤون السلطة السياسية سواء كان ذلك بنفسه مباشرة أم عن طريق نواب يمثلونه أو قد يشترك الشعب مع النواب في ممارسة السلطة السياسية ، وعليه فان الديمقراطية وفق هذا التصور تهتم بالجانب السياسي للمجتمع لذلك توصف بأنها مذهب سياسي لا اجتماعي ولا اقتصادي بحيث يتم كل شيء من قبل الشعب بخلاف الديمقراطية الاجتماعية التي أساسها السعادة المادية ومضمونها ان كل شيء للشعب .

٢ - الديمقراطية مذهب فردي :- اذ انها ترمي إلى تمتع أفراد الشعب بحقوقهم السياسية على اعتبار فرديتهم ، أي بصفتهم مواطنين بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها أو المصلحة التي يمثلونها ، فهي باعتبارها مذهب فردي لا تقم وسطا بين الفرد وبين مساهمته في تكوين الارادة العامة حيث يكفي انه فرد في المجتمع لكي يكون له حق تلك المساهمة .

٣ - الديمقراطية مذهب غير مادي (روحاني) :- كونها لا تتعلق بشيء مادي ملموس بل هي تتعلق بفكرة معنوية وهي ان يمارس الشعب السلطة السياسية .

٤ - الديمقراطية أساسها المساواة بين الأفراد :- ويراد بالمساواة هنا المساواة السياسية أي ان جميع الأفراد يتمتعون بنفس الحقوق السياسية ، لأن الديمقراطية تنظر إلى الأفراد بصفتهم مواطنين مجردين عن المصالح التي يمثلونها والطبقة التي

ينتمون إليها فلا بد ان يكون لكل فرد منه حقوق سياسية واحدة فالجميع متساوون في المواطنة

٥ - الديمقراطية تهدف إلى حماية حقوق وحرريات الأفراد : - اذ ان الحرية ترتبط بالديمقراطية برباط لا انفصام له اذ لا توجد حرية من دون ديمقراطية كما لا توجد ديمقراطية بدون حرية .

والحرية الفردية بدون نظام يحكمها تؤدي إلى الفوضى والفوضى تؤدي إلى القضاء على الحرية ذاتها ولذلك يجب ان تكون الحريات في النظام الديمقراطي مقيدة بقيود يحددها النظام ، ويجب ان لا يؤدي هذا التقييد إلى القضاء على الحريات او التقليل منها وان ل يكون اكثر من القدر الضروري حيث ان ان المبالغة في ذلك يعني انقلاب الديمقراطية إلى الدكتاتورية التي لا تقيم لتلك الحريات وزناً ولا ترعى لها حرمة .

الفصل الخامس

المبحث الأول / تعريف الديمقراطية .

هناك مفاهيم وتعريفات كثيرة لمصطلح الديمقراطية وهناك استعمالات مثيرة للنقاش دون ان تكون مثيرة للسخرية . وهناك استعمالات تتفق عليها أغلب الشعوب وهناك استعمالات غير متفق عليها . اقل ما يقال عن المصطلحات التي سوف نقوم بعرضها انها غنية ومعقدة وذات تاريخ حافل بالخلاف . وينطبق على مفهوم الديمقراطية الوصف العربي البليغ (السهل الممتنع) حيث اننا عندنا الكم الهائل من الأبحاث والكتب والمقالات التي تناولت موضوع الديمقراطية والتجارب المختلفة لتطبيق الديمقراطية ، يخيل لنا ان الحديث عن الديمقراطية لا يحتاج إلى أي جهد ، خاصة وان الجميع يتفق على تعريف رئيسي للديمقراطية من المعنى اللغوي لهذا المفهوم الذي جاء من كلمتي demos والتي تعني الشعب ، وكلمة Cratos والتي تعني الحكم ، وهكذا تعني الديمقراطية حسب اللفظ اليوناني القديم (حكم الشعب) والذي يعني اصطلاحاً اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية وسيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها .

وجوهر الديمقراطية كما تقول موسوعة "كولينز " يقع في حقيقة ان الناس يحكمون انفسهم ، ولن هذا لا يتم مباشرة فيما عدا الجماعات الصغيرة بل بالتصويت لإختيار ممثلين عنهم فالكل يجمع على ان الديمقراطية هي (حكم الشعب بالشعب وللشعب) .

كما ان بعض اصدقاء الديمقراطية يصفونها بانها تعني فقط شكلاً من اشكال الحكم ، فيصفها سيلبي Seeley بانها الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً ، ويعرفها ديسي بانها (شكل من اشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من الأمة كلها) .